



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 08 ماي 1945 قالمة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية



**الملتقى الوطني الأول حول:
الفساد وتأثيره على التنمية الاقتصادية
يومي 24 و 25 أبريل 2018**

التأثيرات السلبية للفساد على الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودور الحكم الراشد في مكافحتها

—دراسة تحليلية لحالة الجزائر—

د.بن ديش نعيمة

جامعة مستغانم، الجزائر

bichouqnet@hotmail.com

د.بوطلاعة محمد

المركز الجامعي ميلة، الجزائر

mohstrategie@gmail.com

ملخص:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مهما جدا في دفع عجلة النمو والتنمية، وعملية استقطابه تتطلب بصفة أساسية خلق مناخ استثماري ملائم، فالمستثمرون لن يقدموا على استثمار أموالهم في بيئات غير مستقرة ولا في تلك التي يتربع فيها الفساد.

وسنحاول من خلال هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على أهم الطرق والآليات المعتمدة من طرف دول العالم عامة والجزائر خاصة، ومدى تبنيها لمعايير الحكم الراشد وتعزيز الشفافية والمساءلة كمدخلين للحد من آثار الفساد.

الكلمات المفتاحية: الفساد، الاستثمار الأجنبي المباشر، الحكم الراشد.

Abstract:

Foreign direct investment is very important in driving growth and development, and its polarization process essentially requires creating an appropriate investment climate. The Investors will not invest their money in unstable environments or in those where corruption is growing.

In this paper we will attempt to highlight the most important methods and mechanisms adopted by the countries of the world in general and Algeria in particular, the adoption of standards of good governance and the promotion of transparency and accountability as entry points to reduce the effects of corruption.

Key Words : Corruption, foreign direct investment, good governance.

تمهيد:

يعد الفساد من الظواهر الاقتصادية التي لها تداعيات خطيرة على الدول سواء الدول المتقدمة أو النامية وإن اختلف حجمه وآثاره فهو موجود في كل مكان وزمان وكل صناعات السياسة الاقتصادية في تلك الدول وضعوا الفساد في أولويات اهتمامهم للحد منه سبباً لتحقيق النمو والتنمية لاقتصادياً. فالفساد بكافة أشكاله له آثار خطيرة على مجمل البناء العام للدولة والمجتمع، فلم تعد تقتصر مكافحته على الدولة فقط، لذا لا بد من إشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني وذلك يشكل مفتاحاً لنجاح ذلك فإذا ما اختارت الأعمال البقاء بعيدة عن مضمار المساعي واستمرت في المشاركة في الفساد فستفقد الكثير من الفرص المتاحة لتنشيط واستقطاب الاستثمار المحلي والأجنبي من خلال انعكاسها على المبلغ النهائي ونوعية الاستثمار، فالحصول على الصفقات العامة من عروض الحكومة عن طريق العمولات يزيد من تكاليف الاستثمار في قطاعات مثل البناء والأشغال العامة، إذا ما احتسبت مبالغ العمولات في محاسبات الشركات بصورة أو بأخرى. وفيما يخص نوعية الاستثمار، فإن منح الصفقات لشركات محلية أو أجنبية ليست بالضرورة متحكمة في إدارة الإنتاج أو في أخلاقيات الاستثمار، بل قادرة فقط على شراء ذمم المسؤولين، غالباً ما يؤدي إلى الغش في المنتج. كما يؤثر الفساد في تحويل الاستثمار عن مجالات معينة إلى مجالات أخرى.

فعملية استقطاب الاستثمار الأجنبي تتطلب بصفة أساسية خلق مناخ استثماري ملائم، فالمستثمرون لن يقدموا على استثمار أموالهم في بيئات غير مستقرة ولا في تلك التي يتربع فيها الفساد، ومن هنا تبرز أهمية الحكم الراشد في جلب الاستثمار الأجنبي نظراً لما يركز عليه من مبادئ تعكس الديمقراطية، العدالة والمساواة، وسيادة القانون والحد من الفساد، وكلها مبادئ تعمل على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر.

وسنحاول من خلال هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية: كيف يؤثر الفساد سلباً على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة؟ إلى أي مدى يمكن للجزائر تفعيل آليات مكافحة الفساد من خلال الحكم الراشد؟

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها أن الفساد يؤثر سلباً على الاستثمار الأجنبي المباشر، وأن للحكم الراشد دور في مكافحته.

وسوف نعالج هذا الموضوع من خلال التطرق إلى المحاور التالية:

المحور الأول: مفهوم الفساد ودور الحكم الراشد في مكافحته.

المحور الثاني: آليات تأثير مؤشر مكافحة الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر.

المحور الثالث: تحليل ظاهرة الفساد في الجزائر وجهود الدولة في مكافحته.

المحور الأول: مفهوم الفساد ودور الحكم الراشد في مكافحته.

أولاً: مفهوم الفساد

إن وضع تعريف شامل للفساد أمر صعب، إذ أن المجتمعات تختلف في تقييم مفهوم الفساد، فما يعد فساداً في مجتمع قد لا يعد كذلك في مجتمع آخر، وأدبيات الفساد واسعة ومتنوعة ومتعددة بتعدد ميادين البحث. فقد عرفه البنك الدولي بأنه "الفساد هو إساءة استعمال الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب خاصة"¹.

وهو تعريف مبسط وواضح في جميع الكتابات، وتحت هذا التعريف تندرج جميع الأعمال غير المشروعة مثل الرشوة وما يصاحبها من التهرب الضريبي، والغش الجمركي والمحسوبية وغيرها.²

فالفاسد يحدث عادة:

- 1- عندما يقوم موظف بقبول أو طلب أو ابتزاز رشوة لتسهيل عقد وإجراء مناقصة عامة.
- 2- كما يتم عندما يعرض وكلاء أو وسطاء الشركات أو أعمال خاصة، بتقديم رشوة للاستفادة من سياسات أو إجراءات عامة للتغلب على منافسين، وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين النافذة.
- 3- كما يمكن للفساد أن يحصل عن طريق استغلال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة وذلك بتعيين الأقارب أو سرقة أموال الدولة مباشرة.³

كما عرفة صندوق النقد الدولي بأنه "استغلال السلطة لأغراض خاصة سواء في التجارة الوظيفية أو الابتزاز أو المحاباة أو لإهدار المال العام أو التلاعب فيه سواء كان ذلك مباشرا أم غير مباشر".⁴

ثانيا: دور الحكم الرشيد في مكافحة الفساد

إن مفهوم الحكم الرشيد يستخدم منذ عقدين من الزمن من قبل مؤسسات الأمم المتحدة لإعطاء حكم قيمي على ممارسة السلطة السياسية لإدارة شؤون المجتمع باتجاه تطويري وتنموي وتقديمي⁵، وقد عرف البنك الدولي سنة 1992 الحكم الرشيد بأنه "الوسيلة التي يتم من خلالها ممارسة القوة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية لهدف التنمية".⁶ كما عرفه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي PNUD بعد سنتين من تعريف البنك الدولي بأنه "ممارسة السلطة الجيدة للنواحي السياسية والاقتصادية والإدارية لتسيير شؤون البلد على كافة المستويات".⁷

وقد طرح الحكم الرشيد عدة آليات لمكافحة الفساد بصفة عامة، واعتبر أن السيطرة على الفساد ومكافحته هو مسعى طويل الأجل، يتطلب آليات قائمة على مبدأ المساءلة، الإصلاح، والشفافية، التي تؤدي إلى تقوية مؤسسات الحكم وآلياته، فالفساد يعد مسألة تدبير حكومي بالدرجة الأولى أي مسألة فشل المؤسسات في أداء مهمتها. فالمؤسسات الضعيفة تعجز عن تزويد المجتمع بإطار للعمليات التنافسية وتعرقل الإجراءات المشروعة التي تربط بين المجالين السياسي والاقتصادي. فالفساد يقوض المؤسسات وإجراءات وضع السياسات العامة، ويحول دون ضمان أبسط الحقوق الاقتصادية وحقوق الملكية، ويربك علاقة التفاوض التي يحتمل أن تقوم بينهما. وهذا ما يجعل نشوء الفساد أكثر احتمالا (knack and keefer, 1995)، لاسيما عندما يكون الفساد السياسي والفساد الإداري مترابطين. وتتبخر المساعدة والاستثمار الأجنبيان إذ تحول الأموال إلى الحسابات المصرفية بالخارج وتصرف في أوجه البذخ غير المنتج.⁸

ومن آليات مكافحته مايلي:

- 1- الشفافية والفساد: فالشفافية تقضي على الفساد من خلال أنها تقوم على:
 - التدفق الحر للمعلومات⁹؛
 - تحقيق المصلحة العامة: لأن غياب الشفافية في بعض التشريعات والقوانين يعتبر سبب رئيسي للاجتهاادات الشخصية بشكل لا يخدم المصلحة العامة؛
 - توفير النجاح والاستمرارية لأي منظمة تريد مكافحة الفساد؛
 - المساعدة في اتخاذ قرارات إدارية صحيحة¹⁰؛
 - رفع مستوى الوعي لدى السكان في مجال حقوقهم، وتحفيزهم على المشاركة والمطالبة باحتياجاتهم.
- كما أن الشفافية تقضي على الفساد من خلال أنها تعمل وفقا لسيادة القانون، فإصلاح مؤسسات الدولة وجعلها أكثر شفافية ركن أساسي من أركان الحكم الرشيد، وذلك لأنها تعتبر عنصر رئيسي من عناصر المساءلة البيروقراطية، التي تتطلب جعل جميع القرارات والحسابات العامة وتقارير مدققي الحسابات متاحة للفحص العمومي البسيط.¹¹

2- **المساءلة والفساد:** من الواضح أن المساءلة تعتبر عنصرا فعالا من عناصر الحكم الرشيد، التي من شأنها القضاء على الفساد من خلال أنها تتم عندما يكون كل مستوى أو فرد مسؤول في الإدارة مسؤول عن تصرفاته أمام مستوى إداري آخر.¹²

فمن دون حكومة مسؤولة يصبح الحديث عن الحد من الفساد هو أمر مبالغ فيه إن لم يكن مستحيلا، وجوهر الأمر هنا هو ضرورة فصل السلطات، فتتولى السلطة التنفيذية تنفيذ السياسات العامة بشفافية، بينما تهتم السلطة التشريعية بسن القوانين والسياسات ومراقبة ومساءلة السلطة التنفيذية في أداءها للمهام الموكلة إليها، أما السلطة القضائية فيعهم إليها بالسهر على الحكم في المنازعات وتطبيق القانون وحماية الدستور، كما يجب أن تخضع كل السلطات السالفة الذكر للمساءلة من قبل المواطنين، الذي يمكن أن يتم من خلال العديد من الآليات، كنشر المعلومات عن أنشطتها والإجابة بصفة مباشرة أو غير مباشرة عن استفسارات المواطنين...¹³

كذلك تعتبر الرقابة آلية فعالة في مكافحة الفساد، فالربط بين المساءلة والرقابة جاء لإضفاء الفاعلية على مضمون المساءلة، من خلال الرقابة حتى يصبح المسئولون عرضة للاستجواب.¹⁴

3- **المشاركة كعنصر أساسي لبناء دولة القانون:** في ظل التغيرات الحاصلة منذ التسعينيات تزايد الاهتمام الدولي بالمنظمات غير الحكومية كشريك للدولة، فطبيعة علاقة الدولة بالمجتمع المدني أحد أهم محاور حسن الحكم، وفي ظل تزايد و تنامي دور المنظمات غير الحكومية كشريك ثلاثي في عملية التنمية. يمكن تقسيم هذه الأدوار من خلال الاستفادة من مؤشرات الحكم الرشيد ووضع مبادئ المساءلة والشفافية. فالمجتمع المدني يلعب دورا ملموسا في تحقيق التنمية الشاملة وإحداث التحول الديمقراطي من خلال العمل على غرس القيم وتعزيز الممارسات الديمقراطية في المجتمع وتوفير البيئة الملائمة لتأسيس الحكم الرشيد والقضاء على الفساد.¹⁵

كما تلعب تنظيمات المجتمع المدني دورا حيويا في الحد من الفساد، وذلك من خلال زيادة التوعية في أوساط الجماهير بمخاطر الفساد والضغط على الحكومات من أجل اتخاذ التدابير اللازمة للقضاء على الفساد، هذا فضلا على قدرتها في كشف مكامن الضعف في النظام.¹⁶

ويؤكد البنك الدولي الذي يرى أن المعالجة الناجعة للفساد في الدول النامية لا بد أن تستند، بعد الدراسة الوافية لظروف كل دولة، إلى مزيج من برامج الإصلاح السياسية والاقتصادية والقانونية والإدارية والثقافية. وذلك من خلال التركيز على الجوانب المباشرة وغير المباشرة للظاهرة وتتضمن إصلاح الخدمة العامة بزيادة الأجور وتقييد المحسوبية في التوظيف والترقية، واستقلالية القضاء والفصل الفعال بين السلطات لتعزيز مصداقية الدولة، وتقوية آليات الرصد والعقاب المتعلقة بعمليات الفساد مع ضمان التنفيذ الصارم لقانون العقوبات إضافة إلى تفعيل أداء الأجهزة التشريعية والرقابية ومؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة. ونوضح من خلال الجدول الموالي على أنّ هناك علاقة قوية بين درجة الفساد ونوعية الحكم في أي دولة، فكلما كان الفساد أكثر انتشارا، كلما دلّ ذلك على وجود نظام سيء للحكم، وبالتالي فتختلف سياسة مكافحة الفساد في تحديد الأولويات من دولة لأخرى حسب اختلاف درجة الفساد المتفشى ومدى توفر الإدارة الرشيدة (good governance).

الجدول رقم (1): العلاقة بين الفساد ونوعية الحكم وتأثيرهما على تحديد سياسة مكافحة الفساد

أثر الفساد	نوعية الحكم	أولوية الجهود في مكافحة الفساد
مرتفع	سيء	إقامة دولة القانون، دعم المؤسسات المشاركة، التوعية بمسؤولية الفساد، وضع ميثاق المواطنة، الحد من تدخل الدولة، وضع إصلاحات.
متوسط	حسن	وضع سياسية لا مركزية وإصلاح السياسة الاقتصادية والتسيير العمومي.
ضعيف	جيد	وضع هيئات لمكافحة الفساد، دعم المسؤولية المالية، تحسيس أكثر الجمهور وموظفي الدولة الالتزام بمحاربة هذه الظاهرة والتشهير بممارسات الفساد.

Source: Anwar Shah et Mark Schacter, **Lutte contre la corruption : il faut rectifier le tir**, finances et développement, revue du FMI, décembre 2004, p.42.

إن الفساد الواسع الانتشار عرض لمرض وليس المرض نفسه، ولن يجدي القضاء على الفساد إذا ما كانت النتيجة قيام حكومة جامدة وغير متجاوبة وأتوقراطية وبدلاً من ذلك ينبغي لاستراتيجيات مكافحة الفساد أن تسعى إلى تحسين كفاءة الحكومة وإنصافها وإلى تعزيز كفاءة القطاع الخاص. وكما أكد الخبير لدى البنك الدولي (D.Kaufmann)¹⁷ بأن الإدارة الرشيدة ومكافحة الفساد يعبران عن شيء واحد، ولذلك يرى بأنه لا يمكن القضاء على الفساد من خلال مكافحة الفساد (الجانب القانوني فقط)، بل لا بدّ من تحسين عمل المؤسسات وتحقق الإدارة الرشيدة. وتقضي الإدارة الرشيدة (تحقق دولة المؤسسات من خلال الفصل بين السلطات والتوازن بينها وتمثيل عامة الناس والشفافية والإفصاح والمساءلة وسيادة القانون واستقلال القضاء) على فرص الفساد، وتفتح من ثم أبواب التنمية البشرية المستدامة. ومن أجل تحقيق الحكم الراشد (الإدارة الجيدة) يتطلب الأمر تضافر قطاعات مجتمعية ثلاث:¹⁸

1. الدولة: شاملة الحكومة والتنظيم التشريعي والقضاء.

2. المجتمع المدني بالمفهوم الواسع الذي يشمل المجتمعين المدني والسياسي بحسب التعريفات المعتادة، ويضم التنظيمات غير الحكومية والاتحادات المهنية والنقابات ووسائل الإعلام والأحزاب السياسية.

3. القطاع الخاص (الهادف إلى الربح).

إن بناء استراتيجيات لمواجهة الفساد يقتضي خلق بيئة تتحقق فيها الشفافية والمساءلة، وتعزيز مجموعة من المفاهيم والنظم التي تكوّن العناصر الأساسية لهذه الاستراتيجيات. ويتطلب الأمر تعزيز أسس المحاسبة العمودية والأفقية، واستخدام وسائل شاملة ومتنوعة، سياسية وقانونية وجماهيرية وقيمية.

المحور الثاني: آليات تأثير الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الدراسات السابقة

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مهم جدا في دفع عجلة التنمية، وعملية استقطابه تتطلب بصفة أساسية خلق مناخ استثماري ملائم، فالمستثمرون لن يقدموا على استثمار أموالهم في بيئات غير مستقرة ولا في تلك التي يتعرع فيها الفساد. وسوف نتطرق في هذا العنصر إلى أهم قنوات تأثير مؤشر مكافحة الفساد على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر:

تشير معظم الدراسات في الأدبيات المتعلقة بالفساد على أنه يؤثر سلبا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ففي بداية 1990 انتبه الباحثين في مجال الأعمال التجارية الدولية إلى العلاقة بين الفساد والاستثمار الأجنبي المباشر. حيث وجد (Hines and James 1995) أنه بعد السيطرة على نمو الناتج المحلي الإجمالي للبلدان المضيفة، الفساد يؤثر سلبا على نمو الاستثمار الأجنبي المباشر (المراقب خلال الفترة 1977-1982) في الولايات المتحدة الأمريكية، فهذه النتيجة تتفق مع الحجج النظرية المقترحة من قبل الباحثين.¹⁹

وقد وجدت الحجج النظرية اللاحقة أن أضرار الفساد تلحق بالاقتصاد وتدفع الاستثمار الأجنبي المباشر فعلى سبيل المثال: أكدت دراسة (Della Porta and Vannucci 1999) على افتراض أن الفساد يضر الاستثمار الأجنبي المباشر، وبالتالي يشكل عبئا على الاقتصاد المضيف.²⁰

انطلاقا من فرضية أن الفساد يؤثر سلبا على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، سنحاول البحث عن أهم آليات تأثير الفساد على قرارات المستثمرين الأجانب في الدول المضيفة. وهذه الآليات تتمثل في:

1. إضعاف أداء القطاعات الاقتصادية ومن ثمّ النمو الاقتصادي، حيث يؤثر على استقرار وملائمة مناخ الاستثمار ويزيد من تكلفة المشاريع ويهدد نقل التقنية، ويضعف الأثر الإيجابي لحوافز الاستثمار حيث يعتبر الفساد ضريبة ذات طبيعة ضارة ومعيقة للاستثمار.²¹
2. يؤدي الفساد إلى الفشل في جذب الاستثمارات الخارجية وهروب رؤوس الأموال المحلية، فهو يتعارض مع وجود بيئة تنافسية حرة التي تشكل شرطا أساسيا لجذب الاستثمارات المحلية والخارجية على حد سواء.²²
3. يقلل الفساد من الحافز على الاستثمار، لأن رجال الأعمال في البيئة الفاسدة عليهم أعباء إضافية عند قيامهم بأنشطتهم الاستثمارية، فعلمهم دفع الرشاوى حتى يسمح لهم ببدء نشاطهم، ثم علمهم بعد ذلك دفع الرشاوى عند القيام بالإجراءات المختلفة المرتبطة بالمشروع والحصول على التصاريح وعلى التوثيق. وسيؤدي ذلك بالطبع إلى زيادة تكلفة الأعمال خصوصا للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ويزيد من درجة عدم التأكد في الاقتصاد القومي مما يقلل من حافز رجال الأعمال على الاستثمار. وهكذا يفرض الفساد ضريبة سيئة على رجال الأعمال، لأنها ضريبة عشوائية تحكومية وذات تكلفة عالية جداً على الرفاهية الاقتصادية.²³

ولتوضيح الأثر السلبي للفساد على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة يمكن الاستعانة بالدراسات التالية:

في دراسة (Wei 2000) لعينة مكونة من 45 دولة مضيضة خلال الفترة (1990-1991) والتي خلصت إلى أن ارتفاع مستوى الفساد له نفس الأثر السلبي على الاستثمار الأجنبي المباشر كارتفاع معدل الضرائب المفروض على الشركات الأجنبية.²⁴ وأوضح كل من (M. Habib, L. Zurawicki, 2001) في دراسة تجريبية قاما بها تتعلق بتأثير الفساد على الاستثمار المحلي والأجنبي ل 111 دولة خلال الفترة (1994-1998)، أن الفساد يؤثر سلبا على الاستثمار، كما أن تأثير الاستثمارات المحلية المباشرة أضعف بكثير من نظيرتها الأجنبية.²⁵

كما توصل كل من (Conceição Castro, Pedro Nunes 2013) إلى أنه كلما كان مستوى الفساد منخفض في الدول المضيفة كلما كان تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر مرتفع، كما تعتبر مكافحة الفساد إستراتيجية مهمة لزيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.²⁶

إلا أنه لا بد من الإشارة إلى أنه هناك من اعتبر أن للفساد آثار إيجابية، حيث يرى أنصار المدرسة الوظيفية أنه من الخطأ افتراض أن نتائج الفساد كلها سلبية في جميع الأحوال، لأن الفساد يمكن أن يكون له فوائد كثيرة في مختلف المجالات وهذا إذا توفرت ظروف معينة ويسمونه في هذه الحالة بالفساد المنتج.

ويقول كولين ليز (Colin Lyes) في هذا السياق أنه من الخطأ الافتراض بأن نتائج الفساد سيئة تماما، فهو له دور إيجابي في القضاء على الروتين العقيم وتوفير الحواجز الشخصية القوية للبيروقراطية، كما يذهب أيضا كارل فريدريك (Carl J. Fariedrick) إلى أن الفساد يخفف من حدة التوترات بطريقة غير قانونية.²⁷ فمن بين آثار الفساد الإيجابية على الاستثمار الأجنبي المباشر نذكر ما يلي:

✓ أنه يساهم في رفع الاستثمار والإنتاج، وذلك باعتبار أن الفساد يعد مسألة نسبية تخضع لاعتبارات المصلحة العامة.²⁸

✓ إن الفساد قد يكون وسيلة لتفادي التعقيدات البيروقراطية والنظم القانونية غير الفعالة والجمود الإداري وإضاعة الوقت من طرف أصحاب المشاريع الاستثمارية والتجارية.²⁹

✓ إن الشركات المتعددة الجنسيات الأكثر قدرة على دفع الرشاوى هي دائما الشركات الأكبر والأكثر كفاءة، ومن ثم فإن العقود الحكومية سوف تتم مع مثل هذه الشركات.

✓ إن الفساد يقلل الوقت اللازم للحصول على التصاريح والإعتمادات واستيفاء الإجراءات، مما يعني استغلال الوقت على نحو أفضل.

ما يمكن قوله عن هذه الآثار الإيجابية للفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر هي غير صحيحة، فحسب ما أشارت إليه دراسة قام بها البنك الدولي، أفادت أن الرشوة أبعد ما تكون عاملا في تسيير النشاط التجاري، بل إنها تساهم في زيادة الفوائد والإجراءات التنظيمية المفرطة، لأنها تتغذى من نفسها منتجة طبقة فوق طبقة من البيروقراطية التواقفة إلى خلق العمل.³⁰ وهذا ما أشارت إليه دراسة قامت بها (Rose Ackerman 1999) فهي ترى أن دفع الرشاوى نوعا ما أقرب من دفع الابتزاز، فعلى الرغم من أن الرشوة قد تساعد الشركة على الفوز بالعقد، إلا أنها أيضا قد تعرضها في المستقبل إلى الابتزاز وخصوصا عندما تدفع الرشاوى للحصول على الفرص الاستثمارية. وبمجرد أن تبدأ الشركة بالاستثمار برأسمال كبير، فإن تكلفة رفض دفع الرشوة (قبل الحصول على التصريح النهائي للعمل) تزيد.³¹

فما قيل عن الفساد أنه وسيلة لتجاوز التعقيدات الإدارية هو غير صحيح، إذ أن الفساد هو جزء من هذه التعقيدات ويعمل على تغذيتها، كما أنه ليس من الضروري أن تكون الشركة الأجنبية كبيرة لكي تكون قادرة على دفع الرشاوى.

وما يمكن الإشارة إليه في هذا الصدد هو أن إثبات العلاقة الإيجابية بين الفساد وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر هو في الحقيقة متعلق بالمستويات المتفاوتة للفساد، هذا ما يدعمه الاقتراح الذي جاء به

(Caetano and Caleiro 2006) الذي يعتمد على نهج المنطق الضبابي (Fuzzy logic) لتحديد المجموعات الممكنة في مساحة الاستثمار الأجنبي المباشر والفساد عن 97 دولة، حيث كشفت هذه المنهجية عن وجود مجموعتين منفصلتين: إحداهما متشكلة من الدول ذات المستوى العالي من الفساد حيث يكون الفساد مرتبطا سلبا مع الاستثمار الأجنبي المباشر، والأخرى تتكون من الدول ذات المستوى المنخفض من الفساد حيث يكون تأثير الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر أقل وضوحا إلى حد بعيد.³²

فتضمنين هذا النتيجة هو يتماشى مع الحدس ويبدو تأكيد أنه قد تكون هناك (احتمال مرتفع) عتبة الفساد المقبول، مثلا إن إدخال أي تحسين طفيف قد يمارس تأثير ثانوي (طفيف) على نمو الاستثمار الأجنبي المباشر، كما أن هذا الانقسام - لأسباب عملية- يحتاج إلى مزيد من الاهتمام لتفسير بإخلاص العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والفساد في الدول التي تسجل مستويات منخفضة من الفساد. مع احترام تلك الاقتصاديات حتى تحسن تحسينا طفيفا من الفساد لكي يتمكن من التأثير الإيجابي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر. وهذه النتيجة مثيرة للاهتمام وتتفق مع ما جاء في مقال (Winner and

(Egger 2006) حيث أشار إلى أن الفساد يشكل عائقا هاما للاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاديات المتقدمة ولكن ليس في تلك الأقل نموا.³³ مع الأخذ بعين الاعتبار أن الفساد أكثر انتشارا في الدول الأقل نموا. كما أنه هناك من الدراسات التي لم تجد أية علاقة ذات أهمية بين الفساد وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ومن هذه الدراسات نذكر مثلا: (Wheeler and Mody 1992) و (Abed and Davoodi 2002) و (Akçay 2001).

المحور الثالث: تحليل ظاهرة الفساد في الجزائر وجهود الدولة في مكافحته

أولا: الفساد في الدول العربية

أشارت التقارير الدولية عن الفساد والشفافية إلى أن الفساد في الدول العربية لم يقتصر على الحكومات أو الدول أو الهيئات المانحة بل تفتش بين الأفراد، وقد تعددت أشكال الفساد بدءا بالرشوة لتزوير العلامات التجارية.

إن أهم وأخطر أثر للفساد الاقتصادي هو استمرار هجرة الأموال العربية بعيدا عن الوطن وانتشار جميع أشكال الفساد الذي يؤدي في النهاية إلى هروب الاستثمارات سواء العربية أو الأجنبية فهي بيئة فاسدة لا تسهم في أي نجاح اقتصادي وكلها سلبيات تحتاج إلى علاج جذري حتى يمكن إغراء المستثمرين، وجذب الأموال العربية المهاجرة أولا ثم جذب المستثمرين الأجانب فيما بعد.³⁴ ويتضح أن الفساد في الدول العربية يزداد في ظل ظرفين هما احتكار السلطة والمشروعات والخدمات وانعدام الرقابة والمساءلة³⁵، وعليه يتضح أن الفساد في الدول العربية ظهر بسبب ضعف وقصور جوانب الحكم الرشيد.

ورغم تراجع مستويات الفساد في الدول العربية بفضل المبادرات الوطنية والعالمية وخاصة من طرف المنظمات والهيئات الدولية كمنظمة الأمم المتحدة والبنك الدولي ومنظمة الشفافية الدولية، إلا أن المنطقة العربية مازالت من أكثر مناطق العالم فسادا، وتحتل مراتب متدنية مقارنة مع أقاليم مشابهة لها على غرار أمريكا اللاتينية، وجنوب شرق آسيا، وبعض الدول الإفريقية.

وفيما يلي سنتناول بالتحليل ترتيب الدول العربية من خلال مؤشر مدركات الفساد الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية منذ 1995 والذي تعكس درجة التحسن في ممارسات الإدارة الحكومية والشركات العالمية لغرض تعزيز الشفافية وجهود محاربة الفساد. ويحاول هذا المؤشر معتمدا في نتائجه على مصادر وقواعد للبيانات تحديد مدى تفتش الفساد في الدولة ودرجة تأثيره في مناخ الاستثمار كأحد المعوقات داخلها، ونظرة الشركات الأجنبية العالمية للاستثمار في القطر المعني، وذلك حسب مقياس يتراوح بين 0 و100 نقطة، حيث تمثل النقطة الصفر البلدان الأكثر فسادا في حين تمثل النقطة 100 البلدان الأكثر نزاهة. وتوصل المؤشر هذه السنة إلى أن أكثر من ثلثي البلدان قد حصلت على درجة تقل عن 50 نقطة، حيث أن معدل الدرجات بلغ 43 نقطة.

الجدول رقم (2): درجات وترتيب الدول العربية في مؤشر مدركات الفساد لسنة 2017

الدول	درجة المؤشر	ترتيب الدولة عالميا	ترتيب الدولة عربيا
الجزائر	33	112	10
البحرين	36	103	9
مصر	32	117	11
الأردن	48	59	4
العراق	18	162	12
الكويت	39	85	8
لبنان	28	183	17
ليبيا	17	171	13
المغرب	40	81	7
عمان	44	68	5
قطر	63	29	2
السودان	16	175	15
السعودية	49	57	3
سوريا	14	178	16
تونس	42	74	6
الإمارات	71	21	1
اليمن	16	175	14

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على بيانات منظمة الشفافية الدولية لسنة 2018.

حسب بيانات الجدول نلاحظ أن دولة الإمارات احتلت المرتبة 21 عالميا في سنة 2017 وفقا لمؤشر مدركات الفساد من بين 180 دولة شملها التقرير الصادر عن منظمة الشفافية الدولية في سنة 2018، واعتبرت ضمن أكثر بلدان العالم شفافية والأفضل على مستوى مكافحة ممارسات الفساد، فيما تصدرت هذه الدولة القائمة عربيا، وحلت قطر ثانيا بعد أن احتلت المرتبة 29 عالميا، وقد يكون هذا بسبب الإدارة الجيدة والفعالة للمالية العامة في الدولتين، تحسين المشتريات العامة وتحسين إمكانية الوصول إلى الخدمات العامة والبنية التحتية.

وجاءت السعودية، الأردن، عمان، وتونس في المراتب 57، 59، 68، و74 على التوالي عالميا، فيما تحصلت سوريا ولبنان على أدنى الدرجات وبالتالي على المرتبتين الأخيرتين في الترتيب الدولي والعربي، فكلتاهما تعاني من ضعف المؤسسات العامة والنزاعات الداخلية وعدم الاستقرار العميق. فمثل هذه المواقف تسمح للفساد بالانتشار. وفي خضم العنف المستمر، فضلاً عن الحروب والنزاعات الداخلية، والتي أدت إلى تآكل جميع أشكال الحكم الراشد.

ثانياً: تحليل ظاهرة الفساد في الجزائر

بالنظر لواقع الجزائر في محاربة الفساد ومن خلال الاعتماد على مؤشر ضبط الفساد نجد أنها ما تزال مصنفة ضمن مجموعة البلدان المتأخرة في هذا المجال. حيث صدر هذا المؤشر عن البنك الدولي وهو يقيس التأثير الذي يمارسه بعض المؤثرين في القرارات السياسية لتحقيق مكاسب خاصة، فضلاً عن سيطرة الدولة على النخب وربطهم بمصالحهم الخاصة، حيث تم تجميع عناصره من مصادرة خاصة. والجدول الموالي يوضح وضعية الجزائر ضمن مؤشر ضبط أو السيطرة على الفساد.

الشكل رقم (1): تطور مؤشر ضبط الفساد في الجزائر خلال الفترة (2006-2016)



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على بيانات البنك الدولي.

من خلال الجدول نلاحظ أن هذا المؤشر في تدبب فبعدهما عرف تحسن ملحوظ في سنة 2006، حيث بلغ 36.5 نقطة والتي سمحت للجزائر من الخروج من مجموعة المربع الأسود الذي يضم مجموعة البلدان الأكثر فسادا في العالم (البلدان التي تتحصل على أقل من نقطة 100/30)، وذلك نتيجة عزم الدولة على محاربة الفساد بكل أشكاله وذلك من خلال عدة إجراءات كالتصديق بتحفظ على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد سنة 2003، والتصديق على اتفاقية الإتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته وإصدار قانون خاص بالوقاية من الفساد ومكافحته سنة 2006، بالإضافة إلى قانون العقوبات الخاص بالوظيفة العمومية. ثم بعد ذلك سجلت تراجعا في نسبة مكافحة الفساد إلى غاية سنة 2013 أين سجلت أعلى نسبة لها وهي 39.3، ثم سرعان ما بدأت تنخفض إلى مستويات ضعيفة خاصة خلال السنتين الأخيرتين فقد وصلت إلى أضعف نسبة لها في سنة 2016 وهي 27.4، هذا ما يدل على أن قدرات هيئة مكافحة الفساد والإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد على المحك، على الرغم من الجهود والخطاب الرسمي مما يستدعي ضرورة تبني استراتيجيات جديدة.

ثالثا: الإجراءات المتخذة لمكافحة الفساد في الجزائر

عملت الجزائر خاصة في العشر سنوات الأخيرة من الألفية الثالثة على الوقاية من الفساد ومكافحته، واتخذت لأجل ذلك عدة إجراءات تشريعية وميدانية، كما أعلن الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" منذ توليه الحكم عزمه وإرادته على محاربة الفساد مصرحا في بداية حكمه أن الفساد أضرب بالبلاد أكثر ما أضربها الإرهاب.

ويمكن تقسيم الإجراءات التي اتخذتها السلطات الجزائرية من أجل الوقاية من الفساد ومكافحته إلى إجراءات تشريعية ممثلة في القوانين والمعاهدات التي تم المصادقة عليها، وإجراءات إصلاحية مصاحبة تتمثل في القيام بإصلاح بعض القطاعات المهمة التي لها صلة بالفساد:

1/- الإجراءات التشريعية: في إطار تعزيز الحكم الرشيد كثفت الجزائر جهودها للتخفيف من وطأة الفساد، فسنت العديد من القوانين التي تقي من الفساد وتكافحه، كما وقعت بعض المعاهدات الدولية التي تدخل في هذا الإطار، ويمكن حصرها في النقاط التالية:

- ✓ سنة 2003: صادقت الجزائر بتحفظ على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة المنعقدة بنيويورك يوم 31 أكتوبر سنة 2003.³⁶ أما عن سياسات وممارسات مكافحة الفساد الوقائية التي جاءت بها الإتفاقية، فأكدت على ضرورة إشراك المجتمع في وضع وتنفيذ، وترسيخ سياسات مكافحة الفساد، وتجسيد مبادئ سيادة القانون والنزاهة والشفافية.
- ✓ فيفري 2006: قامت الجزائر بتقنين آلية الوقاية من الفساد ومكافحته، وذلك بموجب نص قانون الوقاية من الفساد ومكافحته، الذي صدر بالجريدة الرسمية في 20 فيفري 2006.³⁷
- ✓ أبريل 2006: تم التصديق على اتفاقية الإتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته، المعتمدة في مابوتو في 11 جويلية 2003.³⁸ والتي كانت تهدف أيضا إلى تشجيع الدول على القيام بإنشاء آليات لمنع الفساد، والقضاء عليهم في القطاع العام والخاص، عف طريق تنسيق السياسات والتشريعات بين الدول الإفريقية الأطراف، وتعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الشؤون العامة، ومن بين مبادئ الاتفاقية احترام مبادئ المؤسسات الديمقراطية والمشاركة الشعبية، وسيادة القانون والحكم الراشد، واحترام حقوق الإنسان وتعزيز العدالة الاجتماعية، وإدانة ورفض أعمال الفساد والجرائم ذات الصلة.
- ✓ نوفمبر 2006: تم إصدار مرسوم رئاسي يحدد تشكيلة الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته وتنظيمها وكيفية سيرها.³⁹
- ✓ أوت 2010: تم إصدار أمر رقم 05-10 متمم لقانون الوقاية من الفساد ومكافحته لسنة 2006، وجاء فيه في المادة 24 مكرر "ينشأ ديوان مركزي لقمع الفساد، يكلف بمهمة البحث والتحري عن جرائم الفساد"، ونم وفقا لهذا الأمر إعطاء صلاحيات لضباط الشرطة التابعون للديوان يمتد اختصاصهم إلى كامل إقليم الوطن.⁴⁰

2/- الإجراءات الإصلاحية:

- ✓ إصلاح العدالة والقضاء: وفي هذا الإطار تم إصدار القانون الأساسي للقضاء، والقانون المتعلق بتشكيل المجلس الأعلى للقضاء وسيره وصلاحياته، كما تم تحسين الظروف المهنية والاجتماعية للقاضي وحمايته من الضغوط بكل أنواعها، إلى جانب تحديث وعصرنة القضاء، وزيادة عدد القضاة والمحاكم والمجالس القضائية، أما فيما يخص الفساد فقد تم تكوين قضاة في مجال مكافحة الفساد، حيث قامت وزارة العدل بدورات تكوينية لمجموعة من القضاة في بعض الدول المتقدمة، ومن بينها نذكر مشاركة قضاة من وزارة العدل في دورة تكوينية حول "الفساد والحقائق الاقتصادية ووسائل المكافحة"، بالمدرسة الوطنية للإدارة الفرنسية من 09 جوان إلى 04 جويلية 2008، ومشاركة مجموعة أخرى من القضاة في دورة تكوينية حول التحقيق الاقتصادي والمالي بتاريخ 17 نوفمبر 2008 بالمدرسة الوطنية للقضاء بفرنسا، وفي إطار التعاون الثنائي الجزائري الأمريكي، نظمت وزارة العدل ورشة تكوينية حول "الفساد والجريمة المنظمة" وذلك في 05 أبريل 2011 وقد نشط هذه الورشة خبراء أمريكيون وجزائريون.
- ✓ إصلاح النظام المحاسبي للدولة: حيث تم تكييف المحاسبة العمومية مع معايير المحاسبة الدولية، قصد تحسين نوعية المعلومات المحاسبية وتلبية معايير الوضوح والدقة والأمان، وإمكانية المقارنة، وقد تمت المصادقة على النظام المحاسبي والمالي الجديد (المادة 62 من الأمر المؤرخ في 24 جويلية 2008 المتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2008) والذي دخل حيز التنفيذ ابتداء من 01 جانفي 2010، هذا النظام من شأنه أن يسمح بالتسجيل الأمين للصفقات ويفصل قانون الحسابات مقارنة بالقانون الجبائي.
- ✓ الإصلاح المالي: وشمل إصلاح النظام الضريبي المحلي، وعصرنة إدارة الضرائب حيث تم مراجعة مجموعة من الضرائب، لتفادي التهرب الجبائي، كما تم تحديث وعصرنة الإدارة الجبائية عن طريق إنشاء إدارة للشركات الكبرى (لدافعي الضرائب الكبار)، وإنشاء إدارة للإعلام والوثائق والتي تعد حلقة مركزية لمكافحة التهرب والغش الضريبي،

وهروب رؤوس الأموال، وتبييض الأموال والاقتصاد غير الرسمي. وفي القطاع البنكي تم إدخال نظام "بازل 2" بغية تحسين تسيير المخاطر وتعزيز الرقابة والانضباط في الأسواق.⁴¹

✓ تدريب وتأهيل الكوادر: حيث تم وضع آليات لتدريب وتأهيل الكوادر التي تساهم في تسيير المال العام، وكذا تعميم المراقبين الماليين في جميع البلديات بحلول سنة 2012، فضلا عن تعيين قضاة وخبراء لدى الهيئات العامة والوزارات للنظر في الصفقات العمومية، والسماح للمؤسسات العمومية بالاستعانة بمكاتب محامين لأجل مكافحة الفساد.⁴²

خلاصة:

توصلنا من خلال الدراسة إلى أن مكافحة الفساد تعد شرط ضروري لسلامة وفعالية الأنشطة الاقتصادية، كما أنه شرط أساسي لترسيخ المنافسة العادلة وخلق بيئة مواتية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، لذلك فإنه يتعين على الدول النامية والجزائر على وجه الخصوص بذل جهود إضافية لتوفير متطلبات مواجهة الفساد المتمثلة في وجود دولة توفر الخدمات بمزيد من الفعالية والكفاءة والأمانة في استخدام الموارد العامة وحماية حقوق الملكية.

ومن خلال ما تقدمنا بطرحه سابقا يتأكد لنا أن تفشي الفساد من شأنه أن يعطل كل برامج التنمية التي تعمل الحكومات على وضعها، وبالنسبة للجزائر تعد مسألة مكافحة الفساد أولوية في الظرف الراهن المتميز بوضع برنامج كبير لدعم النمو الاقتصادي الذي خصصت له الدولة مبلغ يتجاوز 280 مليار دولار للفترة (2010-2014) تتجه أغلبها لهيئة البنية التحتية وانجاز مشاريع هامة في قطاع الأشغال العمومية وبناء السكن، الأمر الذي يستدعي مزيدا من الحرص على أن تتم الصفقات العمومية في ظل الشفافية التامة ووجود أجهزة لمراقبة تنفيذ المشاريع ومحاربة كل أشكال الفساد، من خلال وضع إستراتيجية طويلة المدى يشارك فيها الجميع من حكومة وإدارات عمومية ومجتمع الأعمال ووسائل الإعلام ومجتمع مدني كل على مستواه وكذلك إرساء دعائم الحكم الرشيد، لأن مسألة الفساد مسألة معقدة فمكافحتها تتم وفقا لجهود جماعية وليست فردية. فالنجاح في تجسيد هذه المشاريع والتحكم في مصادر الفساد من شأنه أن يحسن نظرة المجتمع الدولي لمناخ الأعمال في الجزائر، ويسمح بجذب الاستثمارات الأجنبية ويشجع القطاع الخاص الوطني على القيام باستثمارات منتجة، الأمر الذي يسمح بتحقيق تنمية حقيقية مستدامة.

الهوامش:

¹ لمزيد من التفاصيل أنظر:

Sam Vaknin, **Crime and corruption**, United Press International , Skopje, Macedonia, 2003, p 1.

² بشير مصيطفي، دراسات اقتصادية، العدد 6، مركز البصيرة للبحوث والدراسات الإنسانية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص 10، 11.

³ عدنان محمد الضمور، الفساد المالي والإداري كأحد محددات العنف في المجتمع، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، ط 1، 2014، ص 28.

- ⁴ لؤي أديب العيسى، الفساد الإداري والبطالة، دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع، عمان، ط 1، 2014، ص 28.
- ⁵ لهيب توما ميخا، التأثيرات السلبية للفساد على التنمية المستدامة ودور الحكم الصالح في مكافحتها مع إشارة إلى البلدان العربية، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 16، 2008، ص 131.
- ⁶ درويش محمد فهيم، مرتكزات الحكم الديمقراطي وقواعد الحكم الرشيد، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، 2010، ص 173.
- ⁷ Danielle Resnick, Regina Birner, **Does Good Governance Contribute to Pro-Poor Growth?: A Review of the Evidence from Cross –Country studies**, DSGD Discussion paper n° 30, International Food Policy Research Institute, Washington, 2006, p 8.
- ⁸ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مكافحة الفساد لتحسين إدارة الحكم، شعبة التطوير الإداري وإدارة الحكم، مكتب السياسات الإنمائية، نيويورك، 1998، ص 12.
- ⁹ رانيا قطيشات، المساءلة والشفافية في البلديات، ورقة مقدمة للمؤتمر السنوي العام "نحو إستراتيجية وطنية لمكافحة الفساد"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، جويلية 2011، ص 312.
- ¹⁰ محمد الصبري، الفساد بين الإصلاح والتطوير الإداري، مؤسسة حورس الدولية، الإسكندرية، 2008، ص 223.
- ¹¹ رانيا قطيشات، مرجع سبق ذكره، ص 313.
- ¹² زهير عبد الكريم الكايد، الحكمانية قضايا وتطبيقات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، عمان، الأردن، ص 241.
- ¹³ منظمة الشفافية الدولية، نظام النزاهة العربية في مواجهة الفساد، المركز اللبناني للدراسات، بيروت، 2005، ص 65.
- ¹⁴ عصام عبد الفتاح مطر، الفساد الإداري، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، القاهرة، 2008، ص 273.
- ¹⁵ ناجي عبد النور، دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الرشيد في الجزائر، مجلة المفكر، جامعة محمد خيضر-بسكرة، العدد الثالث، فيفري 2008، ص 113.
- ¹⁶ منظمة الشفافية الدولية، نظام النزاهة العربي في مواجهة الفساد، مرجع سبق ذكره، ص 65.
- ¹⁷ Daniel Kaufmann, **10 idées reçues sur la gouvernance et la corruption**, Finances et développement, FMI, septembre 2005, pp 41-43.
- ¹⁸ منظمة الشفافية الدولية، نظام النزاهة العربي في مواجهة الفساد، مرجع سبق ذكره، ص 74.
- ¹⁹ Hines. Jr, James R, **Forbidden payment: Foreign bribery and American business after 1977**, National Bureau of Economic Research (NBER), Working Paper 5266, 1995.
- ²⁰ Della Porta. D, and A. Vannucci, **Corrupt Exchanges, Actors, Resources and Mechanisms of Political Corruption**, Aldine de Gruyter, New York, 1999.
- ²¹ زياد عربية، الفساد، مجلة دراسات إستراتيجية، العدد 16، جامعة دمشق، 2005، ص 5.
- ²² سمر عادل حسين، الفساد الإداري: أسبابه، آثاره، وطرق مكافحته ودور المنظمات العالمية والعربية في مكافحته، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، العدد السابع، 2014، ص 138.
- ²³ Tanzi .v, **Corruption around the world : causes, consequences, scope and cures**, Staff papers-International Monetary Fund, vol.45, N° 4, 1998, p 583.
- ²⁴ Shang-Jin Wei, **How taxing is corruption on international investors ?**, The Review of Economics and Statistics, N° 1, February 2000, p8.
- ²⁵ Michel Habib, Leon Zurawicki, **Country-level Investments and the Effect of Corruption**, International business review, December 2001, p 687-700.
- ²⁶ Conceição Castro, Pedro Nunes, **Does Corruption Inhibit Foreign Direct Investment ?**, Revista Ciencia Política, Institut de science politique, Université de chile vol 51, N° 1, 2013, p 76.
- ²⁷ أحمد أنور، الفساد والجرائم الاقتصادية في مصر، مصر العربية للنشر، 2001، ص 137.
- ²⁸ عبد الله أحمد المصراي، الفساد الإداري، نحو نظرية اجتماعية في علم اجتماع الانحراف والجريمة، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2011، ص 77.
- ²⁹ أنظر : طارق محمود عبد السلام السالوس، التحليل الاقتصادي للفساد، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005، ص 34.
- ³⁰ أو حنان سالم، ثقافة الفساد في مصر، ط1، دار مصر المحروسة، القاهرة، 2003، ص 136.
- ³¹ حاحة عبد العالي، الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر، أطروحة دكتوراه في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2012/2013، ص 93.
- ³² Rose-Ackerman, S, **Corruption and Government: Causes, Consequences, and Reform**, Cambridge University Press, UK, 1999, pp 3-4.
- ³³ Caetano, J.M.M. and A Caleiro, **Corruption and Foreign Direct Investment, What kind of relationship is there?**, Economics Working Papers, University of Évora, Department of Economics, 2005.
- ³⁴ Winner. H and P. E.Egger, **How Corruption Influences Foreign Direct Investment: A Panel Data Study**, Economic Development and Cultural Change, 54: 459-486, 2006.
- ³⁵ عيبر مصلح، النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد، مؤسسة أمان، فلسطين، 2007، ص 113.
- ³⁶ كامل مصطفى السيد، صلاح سالم، الفساد والتنمية: الحكم الرشيد والتنمية، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة، 2006، ص 180.
- ³⁷ المرسوم الرئاسي رقم 128-04 مؤرخ في 29 صفر عام 1425 الموافق ل 19 أبريل 2004، الصادر بالجريدة الرسمية العدد 26 الصادر بتاريخ 25 أبريل 2004.
- ³⁸ قانون رقم 01-06 مؤرخ في 21 محرم عام 1427 الموافق ل 20 فيفري 2006، الصادر بالجريدة الرسمية، العدد 14 الصادر بتاريخ 08 مارس 2006.
- ³⁹ المرسوم الرئاسي رقم 137-06 مؤرخ في 11 ربيع الأول عام 1427 الموافق ل 10 أبريل 2006، الصادر بالجريدة الرسمية، العدد 24 الصادر بتاريخ 16 أبريل 2006.
- ⁴⁰ مرسوم رئاسي رقم 413-06 مؤرخ في 22 نوفمبر 2006، الجريدة الرسمية، العدد 74 الصادر في 22 نوفمبر سنة 2006، ص 17.
- ⁴¹ الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، الإطار القانوني والمؤسسي لمكافحة الفساد في الجزائر، 2014، ص 88.

⁴¹ نفس المرجع السابق، ص 92.

⁴² جاء هذا في رد الوزير الأول عن أسئلة النواب المتعلقة بالرقابة على المال العام ومكافحة الفساد في عرضه لبيان السياسة العامة للحكومة سنة 2010.